﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرَۢا ١١١﴾ [الإسراء: 111]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

إعلانٌ بالتَّوحيدِ وإفحامٌ للكافرين وتنزيهُ مَن له الأسماء الحُسنى عن كلِّ نقصٍ

في مُناسبةِ هذه الآية لما قبلها أربعةُ أوجه:

الأوَّل: لمّا أمَرَ اللهُ تعالى ألّا يُذكَرَ ولا يُنادى إلّا بأسمائه الحُسنى؛ عَلَّمَه كيفيَّةَ التَّحميدِ له سبحانه[1]، بأن يقول: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾ لا كما تقول اليهود والنَّصارى، ولا كما يقول المُشركون بأنَّ الملائكة بنات الله، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا[2].

الثّاني: لمّا أثْبَتَ تعالى لنفسِه الكريمةِ الأسماءَ الحُسْنَى؛ نَزَّهَ نفسَه عن النَّقائصِ، فقال: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾[3].

الثّالث: لمّا كان النَّهيُ عن الجَهرِ بالدُّعاءِ أو قراءةِ الصَّلاةِ سَدًّا لِذَريعةِ زيادةِ تَصميمِ الكافِرينَ على الشِّرك؛ أعقَبَ ذلك بأمرِه بإعلانِ التَّوحيدِ؛ لِقَطعِ دابرِ توهُّمِ مَن توهَّموا أنَّ (الرَّحمنَ) اسمٌ لِمُسمًّى غَيرِ مُسمَّى اسمِ اللهِ؛ فبَعضُهم توهَّمَه إلهًا شَريكًا، وبَعضُهم توهَّمَه مُعينًا وناصِرًا، فأُمِرَ النَّبيُّ بأن يقولَ ما يَقلَعُ ذلك كُلَّه، وأن يُعَظِّمَه بأنواعٍ مِن التَّعظيم[4].

الرّابع: بعد أنْ رَدَّ القرآنُ على شُبهةِ المُشركين - بأنَّ النَّبيَّ ﷺ يدعو إلهين - بقوله: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾ أعقبَ ذلك تسجيلًا للرَّدِّ عَليهم، كما تقول عند

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 21/ 419.
(2) الشَّوكاني، فتح القدير: 3/ 315.
(3) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 130.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 239.

إفحام الخصم: الحَمدُ للّه عَلَى ظهورِ الحَقِّ وزهوقِ الباطل، فقال سُبحانه: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾[1].

❁ شَرْحُ الْمُفْرَداتِ:

1) ﴿لَمۡ يَتَّخِذۡ﴾: أصلُ الأخذ: حَوْزُ الشَّيْءِ وجَبْيُهُ وجَمعُهُ، قالَ الخَليلُ: هو خِلافُ العَطاءِ، وهو التَّناوُلُ[2]، والإِخذُ بالكسر، الاسمُ، والأمر منه خُذْ، وأصلُه اُؤْخُذْ إلّا أنَّهم استثقلوا الهمزتين فحذفوهما تخفيفًا[3]، وهو من الأضداد: يُقال: أَخذَ الشَّيْءَ عَنْوة، إذا أَخذه غَصْبًا وغَلَبَة، وأَخذه عنوة إذا أَخذه بمحبَّة ورضًا من المأْخوذ منه[4]، وعليه فالاتِّخاذُ في الآية يَصدقُ على أَخْذِ شيءٍ موجودٍ للاستئثارِ به، ويَصدُقُ على تكوينِ شيءٍ للانتفاعِ به، وهو هُنا صالحٌ للمَعْنَيَيْنِ؛ لأنَّ منهم مَنْ يَعتقدُ تَولُّدَ الولَدِ عَنِ اللّه تعالى، ومنهم مَنْ يَعتقدُ أنَّ اللّه تَبنَّى بعض مَخْلوقاتِه[5].

2) ﴿شَرِيكٞ﴾: أصلُ (شرك) يَدُلُّ على مُقارَنَةٍ وخِلافِ انفرادٍ، والشِّرْكَةُ هي أن يكونَ الشَّيءُ بين اثْنَيْنِ لا يَنفَرِدُ به أحدُهُما، يُقالُ: شارَكْتُ فُلانًا في الشَّيءِ، إذا صِرْتَ شَريكَهُ، وأَشْرَكْتُ فُلانًا، إذا جَعَلْتَهُ شَريكًا لَكَ[6]، والشَّريكُ: المُشارِك، يُقالُ: شَرِكْتُهُ في الأَمرِ وشارَكْتُهُ: إذا انْضَمَمتُ إلَيْهِ وخالَطْتُهُ، وصِرْتُ شَريكًا لَهُ[7]، ويُقالُ شَريك وأَشْراك كَما يُقالُ يَتيمٌ وأيتام ونَصيرٌ وأَنصار[8]، والشِّرك: أَن تجْعَل للّه شَريكًا في رُبوبيَّته، تَعالَى اللّه عَن الشُّركاءِ والأَنداد[9]، والمقصود بالشَّريك في الآية: النَّظيرُ والنِّد في الخَلْقِ والأُلوهيَّة.

3) ﴿ٱلۡمُلۡكِ﴾: أَصْلُ (ملك) يَدُلُّ على قوَّةٍ في الشَّيْءِ وصِحَّةٍ، يُقالُ: أَملَكَ عَجينَهُ: قَوَّى عَجْنَهُ وشَدَّهُ، ومَلَّكْتُ الشَّيْءَ: قَوَّيْتُهُ، والأَصْلُ هذا، ثُمَّ قيلَ مَلَكَ الإنسانُ الشَّيءَ يَملِكُهُ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/ 613.
(2) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (أخذ).
(3) الجوهري، الصِّحاح: (أخذ).
(4) ابن الأنباري، الأضداد، ص: 79.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 11/ 229.
(6) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (شرك).
(7) ابن قتيبة، غريب القرآن، ص: 27، والفيومي، المصباح المنير: (شرك).
(8) الخليل، العين، والأزهري، تهذيب اللُّغة، وابن منظور، لسان العرب: (شرك).
(9) الأزهري، تهذيب اللُّغة: (شرك).

مَلْكًا، والاسمُ المِلْكُ؛ لأنَّ يَدَهُ فيهِ قَويَّةٌ صَحيحَةٌ[1]، والمُلْك: نَوْعٌ مِنَ المِلْكِ - بِكَسْرِ الميمِ -، فالمِلْكُ جِنْسٌ والمُلْكُ - بالضَّمِّ - نَوْعٌ مِنْهُ وهو أَعْلَى أَنْواعِهِ، ومَعْناهُ التَّصَرُّفُ في جَماعَةٍ عَظيمَةٍ، أَوْ أُمَّةٍ عَديدَةٍ تَصَرُّفَ التَّدْبيرِ للشُّؤون، وإقامَةِ الحُقوقِ، ورِعايَةِ المَصالِحِ، ودَفْعِ العُدْوانِ عَنْها، وتَوْجيهِها إِلَى ما فيهِ خَيْرُها، بالرَّغْبَةِ والرَّهْبَةِ[2]، والمُرادُ بِـ﴿ٱلْمُلْكِ﴾ في الآية: الحقُّ الدّائم للّه تعالى.

4) ﴿وَلِيٌّ﴾: أَصْلُ (ولي) يَدُلُّ على قُرْبٍ، ومِنْ ذلك الوَلْيُ: القُرْبُ، يُقالُ: تَباعَدَ بَعْدَ ولْيٍ، أَي: قُرْبٍ، وجَلَسَ مِمّا يَليني، أَي: يُقارِبُني[3]، والولايَةُ: تَولّي الأمرِ، فإذا عُدّي (تَولَّى) بنفسِه اقتَضَى معنَى الولايَةِ والنُّصرة، وحُصولِهِ في أَقْرَبِ المواضِعِ، وإذا عُدّي بـ(عَنْ) لفظًا أو تقديرًا اقتَضَى معنَى الإعراضِ وتَرْكِ قُربِه، فمِنَ الأوَّل قوله: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 51]، ومِنَ الثّاني قوله: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٦٣﴾﴾ [آل عمران: 63][4]، والمقصودُ بالوليِّ في الآيةِ: النّاصر، والمُرادُ: نَفيُ النّاصِرِ لَهُ عَلَى وجْهٍ مُؤَكَّدٍ، ويَجوزُ تَضْمينُ (الوليِّ) مَعْنَى (المانِع) فَتَكونُ (مِنْ) لِتَعْديَةِ الاسْمِ المُضَمَّنِ مَعْناهُ[5].

5) ﴿ٱلذُّلِّ﴾: الذُّلُّ والذِّلَّةُ: مَصْدَرُ الذَّليلِ، ذَلَّ يَذِلُّ، وأَصْلُه: الضَّعْفُ، والهَوانُ، والاسْتِكانَة[6]، يُقال: ذَلَّ يَذِلُّ ذُلًّا وذِلَّةً وذَلالَةً ومَذَلَّةً: إذا ضَعُفَ وهانَ، فهو ذَليلٌ[7]، والجَمْعُ: أَذِلَّةٌ، وضِدُّ الذُّلِّ: العِزُّ والقوَّةُ، ويُطْلَقُ على التَّذَلُّلِ، فَيُقال: ذَلَّ وتَذَلَّلَ، أي: هانَ، وضِدُّهُ: الصُّعوبَةُ، يُقال: ذَلَّ الشَّيْءُ، أَيْ: سَهُلَ ولانَ[8]، والذَّلولُ: السَّهْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ[9]، ويأْتي بِمعنى الخُضوعِ والانْقيادِ، وتَذَلَّلَ له، أَيْ: خَضَعَ[10]، والمقصود بـ﴿ٱلذُّلِّ﴾: العَجْزُ والافْتِقارُ، أَيْ: لَيْسَ لَهُ ناصِرٌ مِنْ أَجْلِ الذُّلِّ[11].

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة، والجوهري، الصِّحاح: (ملك).
(2) الرَّاغب، المُفردات: (ملك)، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 3/ 213.
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ولي).
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 12/ 102.
(5) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 239.
(6) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ذلَّ).
(7) ابن سيده، المحكم: (ذلَّ).
(8) الزَّبيدي، تاج العروس: (ذلل).
(9) اللَّخمي، شرح الفصيح، ص: 110.
(10) الأزهري، تهذيب اللُّغة: (سكن).
(11) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 239.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

كَمالُ غِنَى اللهِ ﷻ عن كلِّ أحدٍ، وانفرادُه بالمُلْكِ، وتَمامُ عِزَّتِهِ وسُلطانِه

أمرَ الله تعالى نبيَّه ﷺ أن يحمده ويُكَبِّره، فإنَّه لا يوجد من يستحقُّ الحمد والتَّكبير غيره، فكأنَّ البيان القرآني يقول: (وقُلْ - يا مُحَمَّدُ ﷺ - : إنَّ الثَّناءَ الجَميلَ هو لله المتَّصِفِ بالكَمالِ، المُنَزَّهِ عن النَّقائِصِ، الَّذي لم يَجعَلْ له ولدًا، ولا يوجَدُ أحدٌ يُشارِكُه في مُلكِه وسُلطانِه، ولا يوجَدُ لله وليٌّ يُناصِرُه ويُدافِعُ عنه، ويتعزَّزُ به، ويُعاوِنُه مِن أجْلِ ذلٍّ فيه أو عَجزٍ أو افتقارٍ ﷻ بل هو الغَنيُّ ذو العِزَّةِ والكِبرياءِ، وكُلُّ شَيءٍ خاضِعٌ له، وتَحتَ قَهرِه وقُدرتِه، ولا يكونُ إلهًا يُطاعُ ويُعبَدُ، مَن كان ذليلًا مَهينًا مُحتاجًا إلى وليٍّ، وعَظِّم - يا مُحَمَّدُ ﷺ - ربَّكَ تَعظيمًا تامًّا شَديدًا، فلا تَعبُدْ غَيرَه، وأطِعْ أمرَه، واجتَنِبْ نَهْيَه، وأخبِرْ عنه بأوصافِه الحُسنى، وأفعالِه العَظيمةِ، ونزِّهْه عن كلِّ آفةٍ ونَقصٍ)[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

دلالة الواو في قوله ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾:

العَطْفُ يُتَوِّجُ تنزيهَ اللهِ عن الشِّركِ بإعلانِ الحمدِ لأعظمِ مُستَحِقٍّ له سُبحانه

الواو في قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ عاطفةٌ، والمعطوف عليه قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾، وكلاهما خِطابٌ إرشاديٌّ من الله لرسوله، وللأمَّة من خلاله، مع تنوُّعِ مضمونِ هذا الخِطاب؛ فالأوَّل أمرٌ للنَّبيِّ ﷺ بأنْ يُبيِّن للكافرين التَّسويةَ بين تسميةِ الله بالاسم الجليل، وتسميتُهُ باسمِ الرَّحمان، وأنّ تعدّدَ الاسم لا يعني تعدُّد المُسمَّى، والثّاني: أمرٌ له بالحمدِ على وحدانيته وتَنزُّهِه عن كلِّ نقصٍ بما يَقطعُ دابرَ كُلِّ من توهّمَ الشِّرْكَ.

فائدة الأمر بلفظ ﴿وَقُلِ﴾ والعُدول عن الأمر بالحمد مُباشرة:

عبَّر البيان الإلهيُّ عن الأمر في قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾

(1) ابن جرير، جامع البيان: 15/ 138، والقُرطبيُّ، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 345، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 130، والسَّعدي، تيسير الكريم الرَّحمن، ص: 468.

بلفظ ﴿وَقُلِ﴾، وعدَلَ عن الأمر بالحمدِ مُباشرة، فلم يقل: (واحمد الله)؛ لأمور:

الدَّلالة على ثباتِ الحمدِ وأهميَّته، والإعلانُ به

الأوَّل: أنَّ التَّعبيرَ بقوله (واحمد الله) يُفوِّت ما تدلُّ عليه الجُملةُ الاسميَّة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ من ثباتِ الحمدِ لله ودوامه.

الثّاني: التَّعبيرُ عن الأمر بالحمد بلفظ ﴿وَقُلِ﴾ أكثرُ مُناسبةً للمعنى اللُّغويِّ للفظ الحمد؛ إذ هو الثَّناءُ بجميلِ الأوصافِ، ولا يكونُ إلّا باللِّسان[1].

الثّالث: مُناسبةُ السّياق للتَّعبير بلفظ ﴿وَقُلِ﴾؛ لأنَّه جاءَ تسجيلًا للرَدِّ عَلَيهم بعد إبطالِ شُبهتهم بأنَّ النَّبيَّ يدعو إلهين ﴿ٱللَّهَ﴾ و﴿ٱلرَّحۡمَٰنَ﴾، كما تقول عند إفحامِ الخصمِ: الحَمدُ لله عَلَى ظهورِ الحقّ وزهوقِ الباطل[2].

الرّابع: فيه كذلك دلالةٌ على الاهتمامِ بالمقول؛ لأنَّ أصلَ الأمرِ بالقول في مقامِ التَّصدّي للتَّبليغ دالٌّ على الاهتمام، وهذا لا يَظهرُ فيما لو كان اللَّفظُ (واحمد الله).

الخامس: يحتمل أنْ يكون الأمر ﴿وَقُلِ﴾ خِطابًا للجميع، فيكون أمرًا لكلِّ واحدٍ بأنْ يقول ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾[3]، بما يدلُّ على أسلوبٍ حواريٍّ استدلاليٍّ في إقامةِ الحُجَّة على المُشركين.

نوع (أل) في ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾:

الكاملُ الذّاتِ المنفردُ بالإيجادِ المستحقُّ لكلِّ الحمد

(أل) التَّعريف في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ استغراقيَّة[4]، فهو سُبحانه يستحقُّ كلَّ حمدٍ؛ لأنَّه الكاملُ الذّاتِ المُنفردُ بالإيجاد، والسَّببُ في أنْ يُجعل التَّعريف في الحمدِ للاستغراق لا للجنسِ أنَّ موجبَه مُستغرقٌ للمراتبِ كلِّها[5].

(1) السَّمين الحلبي، عُمدة الحُفَّاظ: 1/ 450.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/ 613.
(3) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 2/ 339.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 11/ 616.
(5) الطِّيبي، فتوح الغيب: 9/ 400.

إيثار لفظ ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ دون غيره:

عبَّر البيانُ القُرآني بمُفردة ﴿ٱلۡحَمۡدُ﴾ دون الشُّكر، رغم أنَّ بَيْنَ لَفْظَيْ الحمد والشُّكر تقاربٌ دلاليٌّ؛ إذ يشتركان في معنى عام وهو الثَّناء الجميل؛ وذلك لأمرين:

شمولُ نِعَمِ اللهِ تعالى وعظيمُ صفاتِه البالغةِ أعلى درجاتِ الكمالِ تستوجبُ الحمد

الأوَّل: لاتِّساع دلالةِ الحمد؛ إذ الشُّكْرُ يختصُّ بما كان في مُقابلِ نعمةٍ مُسداةٍ، والحمدُ أعمُّ من ذلك، فقد يكون في مُقابلِ النِّعمة وغيرها، فله الحمدُ ﷻ على كُلِّ حالٍ على السَّراء والضَّراء والعطاء والمنع، وله الحمد على كُلِّ أقداره وعلى كُلِّ شرائعه، كما أنَّ الحمدَ عبارةٌ عن تعظيم الفاعلِ لأجلِ ما صدرَ عنه من الإنعام، سواء أكان ذلك الإنعامُ واصلًا إليك أم إلى غيرك، وأمّا الشُّكرُ فهو عبارةٌ عن تعظيمه لأجلِ إنعامٍ وصلَ إليك[1].

وبناءً على ذلك فكلُّ شُكْرٍ حمدٌ، وليس كلُّ حمدٍ شكرًا[2]، فالحمدُ مُتضمِّن للشُّكر.

الثّاني: لمُناسبته للسّياق؛ إذ سُبِقَ بلفظ الأمر ﴿وَقُلِ﴾، ومعلوم أنَّ الحمدَ في اللُّغة لا يكون إلا باللِّسان، بخلافِ الشُّكْرِ، فإنَّه يكون باللِّسان والجوارح والجَنان[3]، كما أنَّ الحمدَ في اللُّغة يكون كذلك على صفةٍ في المحمود قاصرةٍ عليه[4]، وهذا يُناسبُ ما اختصَّ اللهُ به في الآية من صفاتٍ ليس لغيره سُبحانه، وهو أنَّه لم يتخذْ ولدًا، ولم يكنْ له شريكٌ في المُلك، ولم يكنْ له وليٌّ من الذُّلِّ سُبحانه.

معنى اللّام في ﴿لِلَّهِ﴾ ومتعلَّق الجارِّ والمجرور:

(اللّام) في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ للاختصاص، تفيدُ تخصيصه تعالى بالحمد، أي بقَصْرِ جنْس الحمدِ عليه تعالى؛

اختصاصُ الحَمدِ بالله لأنَّه أعظَمُ مُستَحِقٍّ لأَنْ يُحْمَدَ

(1) الطَّنطاوي، التَّفسير الوسيط: 1/ 19.
(2) الرَّاغب، المُفردات، ص: 256، والسَّمين الحلبي، عُمدة الحُفَّاظ: 1/ 450.
(3) السَّمين الحلبي، عُمدة الحُفَّاظ: 1/ 450.
(4) الرَّاغب، المُفردات، ص: 256، والسَّمين الحلبي، عُمدة الحُفَّاظ: 1/ 450.

لأنّه أَعظَمُ مُستَحِقٍّ لأَنْ يُحْمدَ، فالتَّخصيصُ ادِّعائيٌّ، وذلك بادِّعاء أنَّ دواعي حَمدِ غَيْرِ الله تعالى في جانبِ دواعي حمدِ الله بمنزلةِ العدم[1]، والجارُّ والمجرور مُتعلِّقان بخبرٍ محذوف تقديره: الحمدُ ثابتٌ لله.

دلالة الجملة الاسميَّة ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾:

تدلُّ الجملةُ الاسميّةُ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ على ثبوتِ الحمدِ لله واستقراره أزلًا وأبدًا، فهي ليستْ محدودةً بزمنٍ، بل هي مُطلقةٌ من الزَّمان، والمعنى: الحمدُ لله ثابتٌ في كلِّ حينٍ، وعلى كلِّ حالٍ، وفي هذا تعليمٌ للمُؤمنين أنْ يُداوموا على حمدهم وثنائهم لله على المِنَّة الكُبرى بأنَّه سُبحانه بلغَ أعلى درجاتِ الكمال؛ إذ لم يتَّخِذ ولدًا، ولم يكنْ له شريكٌ في المُلك، ولم يكنْ له وليٌّ من الذُّلِّ، بما يحقّقُ لهم مقامَ الولاءِ لله وإخلاصَ العبادةِ والعُبوديَّة له.

الثَّباتُ على الحمدِ للهِ يحقّقُ للمؤمنين مقامَ الولاءِ لله وإخلاصَ العبادةِ والعبوديَّة له

سِرُّ الوصف باسم الموصول ﴿ٱلَّذِي﴾:

وصفَ البيانُ القرآنيُّ الاسم الجليل ﴿لِلَّهِ﴾ بالاسم الموصول ﴿ٱلَّذِي﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾ بهذه الصِّفاتِ الجليلة؛ إيذانًا بعلَّة استحقّاقه للحمد، فمَنْ كانتْ هذه نعوتُه كان مُستحقًّا للحمد دون غيره؛ إذ بهذه الصِّفاتِ يتمُّ الكمالُ والقُدرةُ التّامَّةُ على الإيجاد، وما يتفرَّع عليه من إفاضةِ أنواعِ النِّعم، وما عداه سُبحانه ناقصٌ مملوكٌ أو مُنعَّمٌ عليه[2].

الوصفُ بالموصوليَّةِ إيذانٌ بعليَّةِ استحقاقِهِ سُبحانه للحمد

دلالة صِلَةِ الموصول ﴿لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾:

رَتَّبَ البيانُ القرآني استحقاقَ الحَمدِ على اتِّصافه بهذه الصِّفات الجليلة في قوله: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾؛ تنبيهًا بمضمونها، وإشعارًا بعليَّةِ ما في حيِّزِ الصِّلةِ لاستحقاقِ الحمد[3]؛

مَنْ يَقْدر على كمالِ الإنعامِ يستحقُّ كمالَ الحمدِ

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 239.
(2) أبو السُّعود إرشاد العقل السَّليم: 5/ 201، والشَّوكاني، فتح القدير: 3/ 315.
(3) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 5/ 202، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 246.

لأنَّ تَرَتُّبَ الحُكم عَلى الوصف المُناسب يُشْعِرُ بالعليَّة، أي استحقَ سُبحانه الحمد؛ لأنَّهُ اتَّصف بصفاتِ التَّنزيه والجلال والكمال، ومنها أنَّه لم يتخذْ ولدًا؛ لأنَّه لو كان بعض المخلوقات ابنًا لله تعالى لاستغنى عن رحمته؛ لأنَّه يكون بالبنوَّة مُساويًا له في الإلهيَّة المقتضية الغنى المُطلق، ولأنَّ اتِّخاذ الابن يتطلَّبُ به متَّخِذُه برَّ الابنِ به ورحمته له، وذلك يُنافي كونَ اللهِ مُفيضَ كلِّ رحمة[1]، ولأنَّ الولدَ هو الشَّيء المتولِّدُ من جزءٍ من أجزاءِ ذلك الشَّيءِ، فكلُّ من له ولدٌ فهو مركَّب من الأجزاء، والمركَّب مُحدَث، والمحدَثُ مُحتاجٌ، والمُحتاجُ لا يقدرُ على كمالِ الإنعام فلا يستحقُّ كمالَ الحمد، كما أنَّ كلَّ من له ولد فإنَّه يُمسك جميعَ النِّعمِ لولده، كما أنَّ الولدَ هو الذي يقومُ مقامَ الوالدِ بعد انقضائه وفنائه، فلو كان له ولدٌ لكان منقضيًا، ومن كان كذلك لم يقدرْ على كمالِ الإنعام في كُلِّ الأوقات، فوجبَ أنْ لا يستحقَّ الحمدَ على الإطلاق[2].

سرُّ تقديم جُملة ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ على ما بعدها:

قدَّم البيانُ القرآنيُّ جُملة ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ على ما بعدها ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِىٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾؛ لأنَّ المانعَ من إيتاءِ النِّعم إمّا فوقَه ﷻ، أو دونَه، أو مثلَه ﷻ، فبُنِيَ الكلامُ على التَّرقّي، وبُدِئَ من الأَدْونِ، وخُتم بالأعلى[3]، فنَفى أوَّلًا الولدَ خُصوصًا، ثمَّ نَفى الشَّريكَ في مُلْكِه، وهو أعمُّ من أنْ يُنْسَبَ إليه ولدٌ فيَشْرَكَه أو يَشْرَكَ غيرَه، ولمّا نَفى الولدَ ونَفى الشَّريكَ نَفى الوليَّ وهو النّاصرُ، وهو أعمُّ من أنْ يكونَ ولدًا أو شريكًا أو غيرَ شريكٍ[4].

في تقديمِ نفيِ اتخاذِ الولدِ عن الله ارْتِقاءٌ في التَّنزيهِ مِن الأَدنى إلَى الأَعلَى

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 16/ 173، والقاسمي، محاسن التَّأويل: 6/ 523.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 21/ 419، والخطيب، تفسير القرآن بالقرآن: 8/ 576.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 184.
(4) أبو حيّان، البحر المحيط في التَّفسير: 7/ 128.

نُكتة استعمال الفعل ﴿لَمْ يَتَّخِذْ﴾ والعدول عن قوله (لم يلدْ):

نـفـيُ اتـخـاذِ الـولـدِ أشـمـلُ في الـدّلالـة على المقصودِ وأنسبُ للحالِ والسّياق

استعملَ البيانُ القرآنيُّ الفعلَ ﴿لَمْ يَتَّخِذْ﴾ وعَدَلَ عن قولِه: (لم يلدْ)؛ لأمور:

الأوّل: لأنَّه أشملُ في الدِّلالة على المقصود؛ إذ إنَّ نفيَ اتِّخاذِ الولد ظاهرٌ في نفي التَّبنّي، ويُعْلَمُ منه نفيُ أنْ يكونَ له سُبحانه ولدٌ لصُلْبٍ مِنْ بابٍ أولى، وقد نفى ذلك صريحًا في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ [الإخلاص: 3][1]، بخلاف ما لو عَبَّر هُنا بقوله (لم يلد) فإنَّه يقتصرُ على ولَدِ الصُلْبِ فقط.

الثّاني: لأنَّه أنسبُ لحالِ النَّصارى؛ إذ هم فريقان: منهم من قال: عيسى ولدُ الله حقيقةً، ومنهم من قال: إنَّ الله اتّخذَه ولدًا تشريفًا له، كما اتَّخذ إبراهيم خليلًا تشريفًا له[2].

الثّالث: لأنَّه أنسبُ للسّياق الذي يدلُّ على التَّنزيه المُطلق لله من أيِّ نقصٍ أو حاجةٍ لأحدٍ أو نصيرٍ، ومن ثَمّ فإنَّ التَّعبير بقوله ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ أنسبُ؛ لأنَّ الإنسانَ قد يتَّخذ ولدًا ليكون ناصرًا ومُعينًا له على الأمر المطلوب، أو للعِزْوة والمُكاثرة والتَّقوّي به من ضعفٍ، أو ليكونَ الولدُ ذِكْرى وامتدادًا لأبيه بعد موته، أي إنَّ اتخاذَ الولدِ إنَّما يكون للحاجة، ولذلك قال في سورة أخرى: ﴿قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ هُوَ ٱلْغَنِيُّ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: 68][3].

دلالة نفي المُضارع ﴿لَمْ يَتَّخِذْ﴾ والعدول عن (ما اتَّخَذَ):

التَّعبيرُ في نفي اتخاذه الولدَ سُبحانه تفنّنًا في الأسلوب وتناسقًا مع السّياق

عبَّرَ البيانُ القُرآنيُّ عن نَفْي اتِّخاذ الله الولدَ بصيغةِ المُضارع المَنْفيِّ في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾؛ تنوعًا وتفنّنًا في الأسلوب؛ فإنَّ استقراءَ القُرآن العظيم يدلُّ على أنَّ اللهَ نفَى اتخاذه الولد بعدَّة

(1) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 184.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 364.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 364.

أساليب؛ فقدْ ذكره بأسلوبِ افتراضِ المُستحيل؛ ليُبيِّنَ الحقَّ بفرضِه؛ إذ علَّقه أولًا بالأداةِ التي تَدُلُّ على عدم وجودِه ﴿لَّوْ﴾ [الزمر: 4]، قال تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ﴾ [الزمر: 4]، ونفاهُ بصيغةِ الماضي فقال: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ﴾ [المؤمنون: 91]، ونفاهُ هُنا في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ بصيغة المُضارعِ المَسبوق بـ(لم)، ومن خصائصها أنَّها تنقل المُضارع إلى معنى الماضي.

وكذلك فإنّ التّعبير عن نَفْي اتِّخاذ الله الولدَ بصيغةِ المُضارع المنْفيِّ هو المناسب للسّياق؛ فقد وردتْ الأفعالُ المَنفيَّة كُلُّها في الآية بصيغة المُضارع ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ﴾ و﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ﴾.

سِرُّ تنكير ﴿وَلَدًا﴾:

نكَّرَ البيانُ الإلهيُّ لفظَ ﴿وَلَدًا﴾ في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾، للدَّلالة على نفي جِنْسِ الولد، وشمول جميعِ الأفرادِ بالنَّفي؛ لأنَّ النَّكِرة في سياق النَّفي تُفيدُ الشُّمول، فهو سُبحانه لم يتّخذْ أيَّ ولدٍ سواء بالتَّبنّي أو بالنَّسب، وسواء كان ذكرًا أم أنثى؛ لأنَّ ذلك لا يكون إلّا للحاجةِ وبالحاجةِ؛ وهي من أسوأ الأوصافِ، تعالى اللّهُ عن ذلك علوًا كبيرًا.

التَّنكيرُ دلالةٌ على عُمومِ نفيِ الولدِ عن الله سُبحانه

فائدة عطف جُملة ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِي ٱلْمُلْكِ﴾ على ما قبلها:

عَطَفَ البيانُ القرآنيُّ جملة ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِي ٱلْمُلْكِ﴾ على قوله: ﴿لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا﴾ لأنَّها الصِّفةُ الثّانيةُ التي تشتركُ مع الصِّفةِ السّابقة المعطوفةِ عليها في بيانِ سببِ استحقاقِ الحمد للّه؛ إذْ لو جازَ أنْ يكونَ له شريكٌ لم يُعرف حينئذ أنَّ هذه النِّعم والمنافع حصلتْ منه أو من شريكه، فلا يُعرف المُستحقُّ للحمد والشُّكر[1].

مـن تَـنـزَّه عن الولدِ والشَّريكِ كـان مُستوجبًا لأعـظـمِ أنـواعِ الحمد

(1) الخطيب، التَّفسير القرآنيُّ للقرآن: 8/ 184.

ولأنَّ الشَّركة موجبةٌ للتَّنازع بين الشَّريكين، ومُؤدّيةٌ إلى الفساد، إذ قد يمنع أحد الشَّريكين شريكه الآخر من إفاضة الخيرِ إلى أوليائه، قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22][1].

بلاغة دخول النَّفي على الفعل ﴿يَكُن﴾:

نـفـيُ الـشَّـريـكِ عن الله سُبحانه ثـابـتٌ ومـؤكّـدٌ ومُستمرٌّ في كلِّ الأزمنة

دخولُ حرف الجزم والنَّفي (لم) على فعلِ الكون المضارع ﴿يَكُن﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾ نقلَ الفعلَ المُضارع إلى معنى النَّفي في الزَّمن الماضي، وأفادَ تأكيدَ ثباتِ نفيِ الشَّريكِ عنه سُبحانه على الدَّوام والاستمرار؛ لأنَّه دخلَ على جملةٍ اسميَّة، ويترتّبُ على ذلك أنْ يكون نفيُ الشَّريكِ عن الله في الماضي والحاضر والمُستقبل، أي في كُلِّ الأوقات.

تقديم الجارِّ والمجرور ﴿لَّهُۥ﴾ على ﴿شَرِيكٌ﴾:

في الـتَّـقـديـمِ اهـتـمـامٌ بـذكـره سُبحانه وقصْرُ نـفـيِ الـشَّـراكـة عنه

قدَّم البيانُ القرآنيُ المُسنَدَ ﴿لَّهُۥ﴾ على المُسنَدِ إليه ﴿شَرِيكٌ﴾ في قولِه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾، ولم يقل: (ولم يكن شريكٌ كائنًا له)؛ لأمور، منها: الاهتمامُ بذكْرِه سُبحانَه، وللتَّشويقِ إلى ذكْرِ المُسْنَدِ إليه.

ومنها: إفادةُ القصْر، والمعنى: نفيُ الشَّراكةِ مقصورٌ على الله لا يَتخطَّى إلى غيرِه، فهو من قصرِ الموصوفِ على الصِّفة[2]؛ لأنَّ الشَّركة في الملكِ إنّما تُتصوّر لمنْ لا يَقْدرُ على الاستقلالِ به، ومن لا يقدرُ على الاستقلالِ عاجزٌ فضلًا عن تمامِ ما هو له، فضلًا عن نظامِ ما هو عليه، وهذا حالُ المخلوقِ لا الخالقِ سُبحانه[3].

دلالة التَّنكير في ﴿شَرِيكٌ﴾:

لا يكونُ إلهًا من لم ينفردْ بالملكِ والسُّلطانِ

نكَّرَ البيانُ الإلهيُّ لفظَ ﴿شَرِيكٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ﴾؛ لأمرين:

(1) الشَّوكاني، فتح القدير: 3/ 315.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 10/ 241.
(3) الشَّوكاني، فتح القدير: 3/ 315.

الأوَّل: الدِّلالة على نفي جِنْسِ الشَّريك وشمولِ جميعِ الأفراد بالنَّفي؛ لأنَّ النَّكرة في سياق النَّفي تفيدُ الشُّمول، والمعنى: لم يوجد بوجهٍ من الوجوه له شريكٌ في الملك، ولا ولدٌ ولا غيره، لأنَّ ذلك لا يكون إلّا من عجز[1]، ولا يكون إلهًا من يكون مُحتاجًا إلى معينٍ على ما حاول، ولم يكن مُنفردًا بالمُلك والسُّلطان[2].

الثّاني: التَّقليلُ والتَّحقيرُ، والمعنى: لم يكن له شريكٌ في الملكِ مهما كانت شَراكتُه قليلةً، أي نفيُ أدنى شراكةٍ له، وانتفاءُ الشَّيءِ القليلِ يقتضي انتفاءَ الشَّيءِ الكثير بطريقِ الأولى.

فائدة قيد الجارِّ والمجرور ﴿فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾:

نفيُ الشَّراكةِ في المُلكِ عن اللهِ هو نفيٌ لما دونها

قيَّد البيانُ القرآنيُّ عدمَ وجود الشَّريك بالجارِّ والمجرور ﴿فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾ مع أنَّه لا شريكَ له مطلقًا، لا في الملك، ولا في التَّدبير، ولا في الوجود، ولا في الإمكان، ولا في غير ذلك من أنحاء الشَّركة؛ وذلك مُراعاةً لأكملِ وجوهِ الشَّراكة المتحقِّقة واقعًا، وهي الشَّراكة في المُلك، أو لأنَّ الملكَ يشملها جميعًا؛ فالشَّريكُ في المُلك هو شريكٌ في التَّدبيرِ والتَّصرّف وغير ذلك، وأمّا الشَّراكةُ في غير المُلك فلا تستدعي وجود الشَّراكة في المُلك، أو لأنَّ الشَّراكة في المُلك تمثيلٌ من واقع النَّاس بما يكون أدلَّ على المقصود من تنزيهِ اللهِ عن الشَّريك، وذلك أنَّ الشَّراكةَ في المُلْكِ أكثرُ ما يُؤدّي إلى التَّنازع؛ لعلاقته بالسُّلطةِ والمالِ الذي فُطِرَ النّاس على حُبِّهما.

سِرُّ العطف في قوله ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ﴾:

في العطفِ تكتملُ أوصافُ تنزيهِ اللهِ عن النَّقص والعجزِ

عَطَفَ البيانُ القرآنيُّ قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ﴾ على قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾؛ لأنَّها الصِّفة الثّالثة التي تشترك مع الصِّفتَيْنِ السّابقتين المعطوفة

(1) البقاعي، نظم الدُّرر: 11/ 540.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 17/ 589.

عليهما في بيانِ سببِ استحقاقِه سُبحانه للحمد؛ إذ لو جاز عليه وليٌّ يلي أمره لم يجبْ شُكره؛ لتجويز أنَّ غيره حمله على ذلك الإنعام، أو منعه منه، أمّا إذا كان منزّهًا عن الولد وعن الشَّريك وكان مُنزَّهًا عن أنْ يكون له وليٌّ يلي أمره كان مُستوجِبًا لأعظمِ أنواعِ الحمد، ومُستحقًا لأَجَلِّ أقسام الشُّكر[1]، فبهذا العطفِ اكتملتْ أوصافُ تنزيهِ اللّٰه سبحانه عن أيِّ نقصٍ أو عجز.

معنى ﴿وَلِيٌّ﴾ وفائدة تنكيره:

تعدَّدت معاني لفظِ ﴿وَلِيٌّ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ بما يدلُّ على عظيم تنزيهِه ﷻ، فشملتْ معنى: (النّاصر، مِنْ والاهَ إذا نَصَرَهُ[2]، ومعنى القريب؛ لأنَّ أصلَ (ولي) يدلّ على قرب[3]، ومعنى الحليف والمانع؛ لأنَّ الوليَّ لقُربه فهو في الغالب يُحِبُّ وليّه فينصره ويمنعه).

تعدّدُ معاني لفظِ (وليّ) وعمومها مُبالغةٌ في تنزيهِ اللهِ عن أيِّ نقصٍ

وقد نكَّرَ البيانُ الإلهيُّ لفظَ ﴿وَلِيٌّ﴾؛ لإفادةِ نفي أيّ وليٍ للّٰه بما يحمله من معانٍ سبقَ ذكرها؛ لأنَّ النّكرة في سياقِ النَّفي تفيدُ الشمول، والمعنى: لم يكن له أيّ ناصرٍ أو قريبٍ أو حليفٍ أو مانعٍ لاعتزازه تعالى بنفسه، وعدمِ حاجته للمولاة والنُّصرة، أو لم يوالِ أحدًا من أجلِ مَذَلَّةٍ به، ليدفعَها بموالاته[4].

دلالة ﴿مِّنَ﴾ في قوله ﴿مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾:

﴿مِّنَ﴾ في قَوْلِهِ: ﴿مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ تحتملُ أن تكون بمعنى لام التَّعْليلِ، والمعنى: (لَيْسَ لَهُ ناصِرٌ مِنْ أَجْلِ الذُّلِّ)، والمُرادُ: نَفيُ النّاصرِ لهُ عَلَى وجهٍ مُؤَكَّدٍ، فَإِنَّ الحاجَةَ إِلَى النّاصرِ لا تكونُ إلّا مِنَ العَجزِ عَنِ الانتِصارِ لِلنَّفسِ.

(مِنْ) تعليلٌ لنفي النّاصرِ لله عَلَى وجهٍ مُؤَكَّدٍ فهو العزيز سُبحانه

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 21/ 420.
(2) الجوهري، الصّحاح، والزَّبيدي، تاج العروس: (ولي).
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ولي).
(4) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 184، والقاسمي، محاسن التَّأويل: 6/ 523.

وتحتملُ أن تكون لتَعديَةِ الاسمِ المُضَمَّنِ معناهُ، وذلك على تضمين ﴿وَلِيٌّ﴾ معنَى (المانِع)[1].

فائدة قيد الجارّ والمجرور ﴿مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾:

لـه العـزّةُ والكبرياءُ فلم يتخذْ وليًّا لأجلِ ذُلٍّ وإنَّما لأجلِ تَفضُّلٍ ورحمةٍ لمَن أحبَّه

قيّدَ البيانُ القرآنيُّ عدمَ اتّخاذه سُبحانه وليًا في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ بالجارّ والمجرور ﴿مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾؛ ليُبيِّن أنَّه سُبحانه لم يتخذْ وليًّا لأجل ذُلٍّ أو لنقص أو سَدِّ خُلةٍ[2]، وإنَّما اتَّخذ أولياءَ لإيمانهم وصلاحهم وطاعتهم وحبِّهم لله تعالى، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾ [البقرة: 257]، أي لا لطلبِ العِزّة والنُّصرة والقوَّة، فإنَّه القويُّ العزيز؛ ذلك أنّ اتِّخاذ الوليِّ قد يكونُ للانتصارِ والاعتزازِ به والاحتماءِ من الذُّلِّ، وقد يكونُ للتَّفضُّلِ والرَّحمةِ لمَن والَى من صالحي عِبادِه[3]، فهو سُبحانه لا يوالي من يواليه من الذُّل، كما يوالي المخلوقُ المخلوقَ، وإنَّما يوالي أولياءَه إحسانًا ورحمةً ومحبَّة لهم، ليتعزَّزوا هم بذلك ويكونوا عظماء[4].

إيثار لفظ ﴿ٱلذُّلِّ﴾ دون غيره:

نفيُ كُلِّ معاني (الذُّل) أبلغُ في تقريرِ كمالِ تنزيهِ اللهِ سُبحانه

آثر البيانُ الإلهيُّ استعمالَ لفظ ﴿ٱلذُّلِّ﴾ في قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ وَلِيٌّ مِّنَ ٱلذُّلِّ﴾ دون غيره من الألفاظ كالضَّعَةِ والهَوانُ والضَّعف والخضوع؛ وذلك لاتّساع دلالة لفظ ﴿ٱلذُّلِّ﴾؛ إذ تشملُ المعاني المذكورة وزيادة، فهي تدلُّ في أصلِ معناها على الضَّعْف، والهَوانِ، والاسْتِكانَة[5]، والذّلُ ما كان عن قَهْرٍ[6]، كما أنَّه ضِدُّ العِزِّ والقوَّة[7]، ومن معانيها القِلَّة والتَّواضع والخضوع[8].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 239.
(2) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 10/ 345.
(3) أبو حيَّان، البحر المحيط في التَّفسير: 7/ 128.
(4) الماتريدي، تأويلات أهل السُّنة: 7/ 131.
(5) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ذلَّ).
(6) الرَّاغب، المُفردات، ص: 330.
(7) الزَّبيدي، تاج العروس: (ذلل).
(8) ابن الجوزي، نزهة الأعين النَّواظر، ص: 300.

وشمولُ هذا اللَّفظ لهذه المعاني كلّها يُناسبُ السّياق الذي يقرّرُ كمالَ التَّنزيه لله ﷻ.

دلالة الواو في قوله ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾:

الواو في قوله تعالى: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ عاطفةٌ، والمعطوف عليه قوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقد جاء العطفُ لدلالةِ ما تقدَّم في المعطوف عليه على أنَّه تعالى هو الكاملُ وما عداه ناقص، ولذا استحقَّ التَّكبير[1]، ويكون المعنى: أنَّ التَّحميدَ يجبُ أنْ يكون مقرونًا بالتَّكبير[2]، ولذلك عطفَ عليه قوله تعالى: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾، أي: وعظِّمه تعظيمًا على نفيِ اتِّخاذِ الولدِ والشَّريكِ ووليِ الذُّل وكلِّ ما لا يليق به.

تَنَزُّهُه سبحانه عن اتّخاذِ الولدِ والشَّريك والذُّلِّ يستوجبُ تكبيره وتعظيمه

إيثار صيغة الأمر ﴿وَكَبِّرْهُ﴾ والعدول عن عبارة (قل الله أكبر):

بعدما تقدَّم من ذِكرِ صفاتٍ لله تقتضي التَّكبير آثرَ البيانُ القرآنيُّ في صيغة الأمر لَفْظَ ﴿وَكَبِّرْهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾، وعَدَلَ عن عبارة (قل الله أكبر)؛ إشارةً إلى أنَّ تكبيره ﷻ مِمّا لا تسعهُ العبارة، ولا تفي به القوَّة البشريَّة، وإنْ بالغَ العبدُ في التَّنزيهِ والتَّمجيدِ، واجتهدَ في العبادةِ والتَّحميد، فلم يبقَ إلّا الوقوف بأقدامِ المَذلَّة في حضيضِ القصور، والاعتراف بالعجزِ عن القيام بحقِّه ﷻ، وإنْ طالتْ القصور[3]، أي: إنَّ الأمر بالتَّكبيرِ لا يقتصرُ فقط على قولك الله أكبر، بل كَبِّره وعظِّمه في كُلِّ أحوالك وأفعالك وأقوالك.

تكبيرُه سُبحانه لا تَسَعُهُ العبارةُ ولا تفي به القوّة البشريّة

ويمكن أنْ تكون الفائدةُ - بالإضافةِ إلى ذلك - التَّنوّعَ في الأسلوب بين اقتران الأمرين؛ إذ عبَّر عن الأمر الأوَّل وهو التَّحميد

(1) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 184.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 21/ 420.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 184.

بصيغة ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾، وعبَّر عن الأمر الثّاني وهو التَّكبير بصيغة ﴿وَكَبِّرۡهُ﴾.

فائدة التَّعبير بالمصدر والإتيان به من جنس المأمور به:

جمالٌ في السَّمع، ووضوحٌ في المعنى، وتأكيدٌ على أهميّةِ التَّكبير

أتى البيانُ القرآني بالمصدر ﴿تَكۡبِيرًا﴾ بعد فعل الأمر ﴿وَكَبِّرۡهُ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرًا﴾، مُستعملًا في ذلك جناسَ الاشتقاق؛ إذ اجتمعَ اللَّفظان في الأصلِ الاشتقاقيِّ (كَبَرَ)؛ وذلك زيادةً في إيضاحِ المعنى وترسيخه في الذِّهن، وتأكيدًا على أهميَّة فعلِ التَّكبير لله تعالى، وذلك بسببِ تكرُّر الجَذْر، إضافةً إلى أنَّه لونٌ من ألوانِ البديع جاء على أحسنِ صورةٍ، إذ جعلَ العبارةَ سهلةً مُستساغةً على الأذُن؛ لتجدَ في النَّفسِ القبولَ، وتقعَ في القلبِ أحسنَ موقع.

وفائدةُ التَّعبير بالمصدر ﴿تَكۡبِيرًا﴾ توكيدُ الفعل[1]، أي توكيدُ الأمر الوارد في تعظيمِ الله سُبحانه، وفيه تنبيهٌ على أنَّ العبدَ وإنْ بالغَ في التَّنزيه والتَّمجيد، واجتهدَ في الطّاعة والتَّحميد ينبغي أنْ يعترفَ بالقصور في ذلك[2].

فائدة التَّنكير في ﴿تَكۡبِيرًا﴾:

من يعطي عظيمَ النِّعم سُبحانه يستحقُّ عظيمَ التَّكبير

نَكَّر البيانُ الإلهيّ لفظَ ﴿تَكۡبِيرًا﴾ في قوله تعالى: ﴿وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرًا﴾؛ لإفادةِ الكمال من حيث التَّعظيمُ وكثرةُ التَّكبير؛ لأنَّ مَن هذه صِفاتُهُ هو الذي يَقْدِرُ على إعطاءِ النِّعَم العظيمةِ التي يعْجزُ غيرُه عن إسدائها، ويستحقُّ التَّعظيمَ والتَّكبيرَ لأجلها تكبيرًا وتعظيمًا كثيرًا[3]، وهذا التَّعظيمُ للتَّكبير يتمثَّل في أنْ يحملَ أنواعًا من معاني التَّكبير؛ **أوَّلها:** تكبيرُهُ في ذاتِه، وأنَّه غنيٌّ عن كُلِّ ما سواه،

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 240.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل السَّليم: 5/ 201.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 15/ 240.

وثانيها: تكبيره في صفاته بأنْ يُعتقد أنَّها صفاتُ الجلال والعِزِّ والعظمةِ والكمالِ، وأنَّها أزليّةٌ قديمةٌ سرمديَّة، وثالثها: تكبيرهُ في أفعاله عن أنْ يجريَ في سُلطانه شيءٌ لا على وفقِ حكمه وإرادته، ورابعها: تكبيره في أحكامه بأنْ يُعتقد أنَّه مَلِكٌ مُطاع وله الأمر والنَّهيُ والرَّفع والخفض، وخامسها: تكبيره في أسمائه بألّا يُذكر إلّا بأسمائه الحُسنى، ولا يوصف إلّا بصفاته المُقدَّسة العالية المُنزَّهة؛ وسادسها: تكبيره عن أنْ يكونَ تكبيرُ الإنسان وافيًا بكنْهِ مجده وعزَّته؛ لأنَّ عقلَ الإنسانِ وفهمه لا يفي بمعرفةِ جلالِ الله، ولسانُهُ لا يفي بشكره، وجوارحه وأعضاؤه لا تفي بخدمته[1].

بلاغة رَدِّ العجز على الصَّدر بين ختام سورة الإسراء ومطلَعِها:

كـمـا ازدانـــت فاتحةُ الاسـراء بـتـسـبـيـحِ الـلـه وتمجيده توّجتْ خاتمتها بحمدِ الله وتكبيره

استُفتحتْ سورة الإسراء بمعجزة الإسراء التي كانت مظهرًا من مظاهر التَّكريم الإلهي لخاتم الأنبياء والمُرسلين؛ ليكون العمادَ الذي أقيمتْ عليه موضوعات هذه السّورة الكريمة بقوله: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ﴾ [الإسراء: 1]، واختُتمتْ بما يستدعيه هذا التَّكريم من الحمد لله، وتعظيمه فقال سبحانه: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ وَلِيّٞ مِّنَ ٱلذُّلِّۖ وَكَبِّرۡهُ تَكۡبِيرٗا﴾.

كما أنَّها افتُتحتْ بالتَّسبيح، واختتمتْ بالتَّحميد والتَّكبير، وهذه أذكارٌ مقترنةٌ في القرآن والسُّنَّة وسائر الكلام، أوَّلها التَّسبيحُ وختامها التَّكبير، وهذه براعةٌ رشيقةٌ وبلاغةٌ أنيقة.

وكذلك افتُتحتْ السّورةُ بالتَّسبيح، ممّا طَبَع السّورة به، فشاعَ فيها التَّسبيحُ إلى حدٍّ كبير[2]، ولا يوجدُ سورةٌ تدانيها في التَّسبيحِ وكثرته، واختُتمت بتسبيحِ أحبابِ الرَّحمان المستمسكين بكتابه،

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 21/ 420.
(2) المُستغانمي، جواهر الدُّرر في علم مقارنات السّور، ص: 164.

﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَٰنَ رَبِّنَآ إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ لنستشعرَ عظمةَ هذه السّورة وأثرها في الإسراء بروحِ النَّبيِّ ﷺ، وبروح كلِّ مؤمنٍ به إلى عالمِ التَّسبيح.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الاتخاذ والامتلاك:

الاتخاذُ أخذٌ للشَّيءِ وتحصيله واكتسابه، والامتلاكُ مُلْكُ الشَّيءِ والسَّيطرةُ عليه والقدرةُ على التَّصرُّف فيه

يوجد تقاربٌ بين لفظي (الاتخاذ والامتلاك)؛ إذ يشتركان في معنى حَوْزِ الشَّيء، ويتميَّز كُلٌّ منهما عن الآخر وفْقًا للآتي:

الاتخاذُ: مصدر من باب الافتعال، وأصله من تَخِذ يَتْخَذ تَخْذًا، ومعنى الأَخذ والتَّخْذ واحد، وهو حَوْزُ الشَّيء وتحصيلُه، والاتِّخاذ يُعَدَّى إلى مفعولين، ويجري مجرى الجَعْل[1]، وتَخِذْتُ مالًا أي كَسَبْتُه، وقيل: الاتخاذ افتعالٌ من الأَخْذِ[2].

والامتلاكُ من (ملك) يُقال: مَلَكَ الإنسانُ الشَّيءَ يَملِكُهُ مَلْكًا لأنَّ يَدَهُ فيه قَويَّةٌ صَحيحَةٌ[3]، وامتلكَ الشَّيءَ: مَلَكَه أي حازَه، وقدَرَ على التَّصرُّف فيه، وامتلكَ نواصيَ الأمور: سيطرَ عليها[4].

إذن: الاتخاذُ هو أخذُ الشَّيء وتحصيله واكتسابه، والامتلاكُ هو ملكُ الشَّيء والسَّيطرةُ عليه والقُدرةُ على التَّصرُّف فيه.

الشَّريك والقرين:

الشَّريكُ لا ينفردُ بالشَّيءِ المُشترك، والقَرينُ مُصاحِبٌ ومقارنٌ لقرينه ومجتمعٌ معه

يوجد فرقٌ بين الشَّريك والقرين رغم تقاربهما، وإيضاح ذلك:

أوَّلًا: الشَّريك: أصله من (شَرَكَ) ويَدُلُّ على مُقارَنَةٍ وخِلافِ انْفِرادٍ، ومنه الشِّرْكَةُ، وهو أَنْ يَكونَ الشَّيْءُ بَيْنَ اثْنَيْنِ لا يَنْفَرِدُ

(1) الفيروزآبادي، بصائر ذوي التَّمييز: 2/ 57.
(2) الخليل، العين: (أخذ)، والزَّبيدي، تاج العروس: (تخذ).
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ملك).
(4) أحمد عمر، معجم اللُّغة العربيَّة المعاصرة: (ملك).

بِهِ أَحَدُهُما[1]، سواء كان ذلك الشَّيء عينًا أو معنى، والمُشاركةُ: خلطُ المُلْكَيْنِ[2].

ثانيًا: القرينُ: أصله من (قَرَنَ) ويدلُّ على جَمع شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ، وقَرينَةُ الرَّجُلِ: امرَأَتُهُ[3]، والقَرينُ المُصاحِبُ، والقَرينُ يَكونُ في الخَيْرِ والشَّرِّ، فقرينُ الإنسانِ مُصاحِبُه مِن المَلائِكَةِ والشَّياطين وكلِّ إنْسانٍ[4].

إذن: يشتركُ الشَّريكُ والقرينُ بمعنى المُقارنة، ويتميَّز الشَّريكُ بمعنى الشَّركة؛ وهو عدمُ انفرادِ أحدهما بالشَّيءِ المُشترك، فيكونُ بينهما اختلاطٌ في ملكيّة الشَّيءِ المُشترك والتَّصرُّف به.

في حين يتميَّز لفظُ القرين بمعنى الجمع، فالمُقارنة تفيدُ قيام أحد القرينين مع الآخر، ومُصاحبته له، ولا يشترطُ أنْ يكون مُشاركًا له في شيء.

الولي والنَّصير:

الـوليُّ القريبُ مـن ولَـيِّـه، والنَّصيرُ النّاصرُ والمُعينُ والمقوّي لمن ينصره

كثيرًا ما يُفسَّر الولي بالنَّصير، ويُستعملُ أحدهما مكانَ الآخر، رغم وجودِ فروقٍ بينهما، وذلك كالآتي:

الولي: أصلُ (ولي) يدلُّ على قرب[5]، والولْيُ: القربُ والدُّنوُّ، والوليُّ: المُحِبُّ وهو ضِدُّ العَدوِّ، مِن والاهُ إذا أَحَبَّه، والمَوْلَى: (المُعْتِقُ والمُعْتَقُ وابْنُ العَمِّ والجارُ والحَليفُ والصديق والنصير)؛ مِنْ والاهَ إذا نَصَرَهُ[6].

والنَّصيرُ: أصلُ (نَصَرَ) يدلُّ على إتْيانِ خَيْرٍ وإيتائِه، والنَّصْرُ: العَطاءُ[7]، والنَّصرُ: إعانة المَظْلوم، والنُّصْرَةُ: حُسْن المَعونة، والنَّصير: النّاصِر، ونَصَره مِنْهُ نَصْرًا ونُصرَةً: نَجّاه وخلَّصه[8].

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (شرك).
(2) الفيروزآبادي، بصائر ذوي التَّمييز: 3/ 313.
(3) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (قرن).
(4) ابن منظور، لسان العرب، والزَّبيدي، تاج العروس: (قرن).
(5) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (ولي).
(6) الجوهري، الصِّحاح، والزَّبيدي، تاج العروس: (ولي).
(7) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (نصر).
(8) ابن منظور، لسان العرب، والزَّبيدي، تاج العروس: (نصر).

إذن: يتميَّز الولي بمعنى القُرب، في حين يتميَّز النَّصير بمعنى العون وإيتاء الخير لمن ينصره.

فالنَّصيرُ هو من يقدِّمُ العونَ والنُّصرةَ لمن ينصره، وقد لا يكون قريبًا له، كما أنَّ الوليَّ مع أنّه قريبٌ لوليهِ يمكن أنْ لا ينصره.

ولكن غلبَ إطلاقُ النَّصيرِ على الوليِّ؛ لأنَّ الوليَّ لقُرْبِهِ فهو في الغالب يُحِبُّ وليَّه فينصره.

وقد فرَّق العسكري بين الوليِّ والنَّصير فذكر: أنَّ الولايةَ قد تكون بإخلاصِ المَودَّة، أما النُّصرة فتكونُ بالمعونة والتَّقوية، وقد لا تكون النُّصرة مع حصول الولاية[1].

(1) العسكري، الفروق اللُّغويَّة، ص: 189.

سُورَةُ الكَهفِ

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد التاسع والعشرون،
سورة الإسراء من الآية 78 إلى سورة الكهف الآية 36
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد التاسع والعشرون، سورة الإسراء من الآية 78 إلى سورة الكهف الآية 36
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 29 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-26-5
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 29 : المجلد التاسع والعشرون، سورة الإسراء من الآية 78 إلى سورة الكهف الآية 36.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-26-5
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-6484549 بتاريخ 2024/11/15م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»